مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

قلة مرويات الراوي وأثرها في الحكم عليه

الدكتور عبدالرحمن محمد مشاقبة
أستاذ مساعد بقسم السنة وعلومها، بكلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد

ملخص البحث. تتناول هذه الدراسة مسألة مهمة من مسائل علم الجرح والتعديل وهي قلة مرويات الراوي وأثر هذه القلة في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا

واختص البحث بالعناية بعبارات العلماء الدالة على قلة مرويات الراوي وبيّن تنوع عباراتهم في ذلك، وقد اهتمت هذه الدراسة بوضع تعريف محدد لمصطلح "قليل الحديث"، وكذلك بيان ضابط القلة وأقسامها، ثم عرّجت الدراسة إلى بيان الوسائل التي يستخدمها نقاد الحديث بالحكم على الراوي بوجه عام وعلى الراوي المقل بوجه خاص، ثم بيان أثر القلة في الحكم على الراوي جرحاً وتعديلا.

واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء أقوال العلماء الدالة على قلة مرويات الراوي، ثم بعد ذلك أستخدم المنهجين التحليلي والنقدي في دراسة هذه المقولات وتحليلها.

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج من أهمها وجود ترابط بين قلة مرويات الراوي وبين قِصَرِ ترجمة الراوي المقل، وأن قلة أحاديث الراوي كانت سبب في تعسر سبر مروياته والحكم عليه، قلة أحاديث الراوي ليس لها حكم مطرد فقد تكون دليل ثقة بالراوي واطمئنان لحديثه، وقد تكون دليل قلة ضبط وعدم عناية بالحديث، وهذا الأمر يجعل لكل راو حكم خاص به، والقرائن هي التي تبيّن ذلك وتحدده، وغيرها من النتائج

الكلمات الدالة (قليل الحديث، قلة المرويات، الحكم على الراوي)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد راعى المصنفون في رجال الحديث أموراً عديدة عند ترجمتهم للرواة، من هذه الأمور بيان حال الراوي من حيث عدد مروياته قلّة أو كثرة، ويختص هذا البحث بالعناية بعبارات العلماء الدالة على قلة مرويات الراوي، ذلك أن المطالع كتبهم يجد ذلك واضحاً مع تنوع عباراتهم في ذلك، وقد نبّه أهل العلم إلى ضرورة العناية بعبارات نقاد الحديث وفهمها على المعنى الذي أراده أصحابها من خلال كلامهم، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث.

وأكثر من وجدته يشير إلى قلة مرويات الراوي أثناء الترجمة له ابن سعد في "طبقاته الكبرى"، وابن حبان في "المجروحين"، وابن عدي في "الكامل"، بل صنّف ابن حبان كتباً خاصة بالرواة المقلين لكنها مفقودة.

ويهدف هذا البحث إلى بيان كيفية تعامل النقاد مع الرواة المقلين وضوابط هذا التعامل، وكذلك إلى بيان أثر هذه القلة في الحكم على الراوي.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من أنه قد ظهر لي أن دلالة عبارات الأئمة في بيان قلة مرويات الراوي ليست واحدة، فكانت الحاجة ماسة لبيان ذلك، ولبيان أثر قلة المرويات في الحكم على الراوي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

وعليه فهذا البحث يتناول بالدراسة والتحليل المقصود بقلة مرويات الراوي، مع بيان ضابطها، وأثر هذا الوصف في الحكم على الراوي وعلى مروياته قبولاً أو رداً.

وقد وجدت بالتتبع والدراسة أنه بعض العلماء قد تعذر عليه الحكم على راو من الرواة أو أكثر بسبب قلة مروياته، وفي مقابل ذلك وجدت بعضهم قد استدل على عدالة بعض الرواة بقلة مروياته لإتقانه لها، وتجد في كلام بعضهم ما يدل على أن قلة مرويات الراوي مؤشر على إعراض الراوي عن الحديث، فأي الآراء أرجح، أم أن لكل راو حكم خاص به، وعليه فهذا البحث يحاول أن يجيب عن الأسئلة التالية:

- ما المقصود بقلة مرويات الراوي، أو وصف الراوي بأنه "قليل الحديث"؟
- هل "قليل الحديث" مصطلح له معنى متفق عليه، أو هو من الألفاظ التي استعلمت في الجرح والتعديل كوصف لعدد ما تحمله الراوي من الحديث؟
- ما ضابط القلة، وما عبارات العلماء الدالة على قلة مرويات الراوي؟
- هل قلة مرويات الراوي دليل ضبط واتقان أم دليل قلة ضبط وعناية؟
- ما أثر هذه القلة في الحكم على الراوي ومروياته؟

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

وفي حدود بحثي لم أجد من أفرد هذه الجزئية بالبحث والدراسة والتحليل، إلا ما ذكرته آنفاً من عناية الأئمة ابن سعد وابن عدي وابن حبان بهذه المسألة، إلا أن ابن حبان البستي رحمه الله تميّز بأنه صنّف في المقلين كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع"(١)، وهناك أيضاً كتاب "مسند المقلين من الأمراء والسلاطين" لأبي القاسم تمّام بن محمد بن عبدالله(٢).

واقتضت طبيعة البحث اتباع المنهج الاستقرائي بداية، وذلك باستقراء أقوال العلماء الدالة على قلة مرويات الراوي عامة، وأقوال ابن سعد وابن عدي وابن حبان خاصة لكثرة تنبيههم على هذا الوصف في كتبهم، ثم بعد ذلك أستخدم المنهجين التحليلي والنقدي في دراسة هذه المقولات وتحليلها، وبعد هذا الجمع والدراسة والتحليل جاءت خطة البحث وفق الآتي:

- المطلب الأول: مفهوم القلة في الرواية وضابطها، وفيه ثلاثة فروع.
- المطلب الثاني: وسائل الحكم على الراوي المقل، وفيه ثلاثة فروع.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

وبعد، فهذا جهد المقل فإن أصبت فمن فضل الله عليّ وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان واستغفر الله العظيم وأتوب إليه.

---

(١) هي ثلاثة مصنفات كما ذُكر في غير مصدر، "كتاب المقلين من الشاميين في عشرة أجزاء، كتاب المقلين من أهل الحجاز، كتاب المقلين من أهل العراق عشرون جزءاً"، ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ٤٦٩/١.

(٢) الكتاب بتحقيق مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة، مصر.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

المطلب الأول: مفهوم القلة في الرواية وضابطه

الفرع الأول: مفهوم القلة لغةً واصطلاحا

أولاً: القلة لغةً.

أجمعت معاجم اللغة على أن "القلة" خلاف "الكثرة" وضدها، قال ابن فارس: "القلة: من قلَّ: القاف واللام أصلان صحيحان يدل أحدهما على نزارة الشيء، والآخر على خلاف الاستقرار، وهو الانزعاج فالأول قولهم: قل الشيء يقل قلة فهو قليل، والقل: القلة، وذلك كالذُّلِّ والذِّلَّة. وفي الحديث في الربا: " إن كثر فإنه إلى قُلٍّ[١]"[٢].

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"، من مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، ٢٩٧/٦، حديث رقم ٣٧٥٤، ولفظه: "الرِّبا وإنْ كَثُرِ، فإنَّ عاقبته تصير إلى قُلٍّ"، وقد صححه محقق المسند، وصححه قبله الحاكم في مستدركه ٤٣/٢، حديث رقم ٢٢٦٢، فقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ٣/٥-٤، وانظر: لسان العرب لابن منظور، ٥٦٣/١١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

قلت: وفي الحديث أيضاً عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلةُ إلى قصعتها، فقال قائل ومن قلة نحن يومئذ؟..."الحديث(١).

وقوم قليلون وأقلاء وقلل، ويكون ذلك في قلة العدد، وجاء في "الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري: "أن القلة تقتضي نقصان العدد، يقال: قوم قليل وقليلون، ومن القرآن: ﴿لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [سورة الشعراء:٥٤] يريد أن عددهم ينقص عن عدة غيرهم، وهي نقيض الكثرة وليست الكثرة إلا زيادة العدد"(٢).

قال ابن الأثير: "هذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء"(٣).

وجاء في "الكليات" لأبي البقاء الكفوي: "كل شيء في القرآن "قليلاً" و"إلا قليل": فهو دون العشرة"(٤).

(١) أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب الملاحم، باب في تداعي الأمم على الإسلام، ١١١/٤، حديث رقم ٤٢٩٧، والإمام أحمد في "مسنده"، من مسند ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ٨٢/٣٧، حديث رقم ٢٢٣٩٧.

(٢) الفروق اللغوية للعسكري، ص٢٥٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، ١٠٤/٤، ونقل ابن منظور في "لسان العرب" هذا القول عنه.

(٤) الكليات لأبي البقاء الحنفي الكفوي، ص٧٠٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

ثانياً: "قليل الحديث" اصطلاحاً.

لم أجد في حدود بحثي من تعرّض لتعريف "القلة" أو "قليل الحديث" عند المحدثين، ويبدو أن سبب ذلك شدة اتصاله بالمعنى اللغوي للقلة وارتباطه به ووضوح هذا المعنى في أذهانهم.

ومن الأمثلة التي تبيّن ذلك ما ذكره ابن حبان في ترجمة محمد بن فضاء الجَهْضَمي، إذ قال: "...كان قليل الحديث منكر الرواية، حدّث بدون عشرة أحاديث"(١).

وكذلك ما ذكره ابن عدي في ترجمته لإبراهيم بن عطية أبو إسماعيل الثقفي، إذا قال فيها: " ...قليل الحديث، ولعله يبلغ عشرة"(٢).

وقوله كذلك في ترجمة زياد ابن أبي حسان النبطي إذ قال: "... هذا قليل الحديث، ولم أر له إلا عن أنس ما ذكرته، وما لم أذكره لعل له إلى تمام خمسة أحاديث"(٣).

---

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ٢٧٤/٢

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي،٣٩٨/١.

(٣) المصدر نفسه، ١٤٢/٤، وانظر كذلك في الكامل لابن عدي: ترجمة سلم العلوي (٣٥٢/٤)، وعمر بن الوليد الشّنّي (٨٥/٦)، عمر بن مغيث (٩٤٩/٦) وغيرها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

مما تقدَّم من كلام في المعنى اللغوي استطيع القول: إن قليل الحديث تعني: وصف الراوي بأن مروياته ليست كثيرة، وأنها يمكن حصرها وعدها، ولا يلزم من هذا الوصف الحكم على الراوي بجرح أو عدالة.

الفرع الثاني: ضابط القلة وأقسامها

إن تحديد كون الراوي مقل أو غير مقل لا يعتمد على عددٍ معين من المرويات إذا رواها يخرج من دائرة المقلين، وإن لم يروها بقي في دائرتهم؛ لأن مسألة القلة والكثرة ليست مسألة حدية، ولكون قلة مرويات الراوي ليست كلها متماثلة إذ منها ما يصح أن يقال عنه: قلة مطلقة، ومنها ما يقال عنه: قلة نسبية.

وفيما يلي سوف أتناول هذين القسمين:

- **القسم الأول: قلة مطلقة:** ويقصد بها أن يكون مجموع ما للراوي من الحديث قليل.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: ما ذكره ابن عدي في "الكامل" في ترجمة داود بن عَجْلان، قال: "وداود بن عَجْلان هذا هو غير معروف بهذا الحديث، وان كان له غيرها فلعله حديث أو حديثين، وفي هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه، فيتبين أنه صدوق أو ضعيف"(١).

قلت: لم يذكر ابن عدي في ترجمته سوى حديثاً واحداً، وهذا يعني أن مجموع ما للراوي من حديث قليل.

---

(١) المصدر السابق، ٥٦٣/٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

ومنها: أيضاً قوله في ترجمة سَلْم العَلَوي: " وسَلْمُ العلوي قليل الحديث جداً، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أو فوقها قليل"(١).

وهنا نصَّ ابن عدي صراحةً أن جميع ما له من حديث خمسة أو فوقها بقليل.

ومنها قوله في ترجمة صاعد بن مسلم: "عامة ما انتهى إلينا من حديثه من المسند والمقطوع هذا الذي ذكرت، ولصاعد غير ما ذكرت من الحديث مقطعات ومسند وكل ذلك دون العشرة"(٢).

ومنها قول الحاكم في سؤالات السجزي له، إذ سأله عن محمد بن ثابت البناني، فقال:"... عزيز الحديث أسند خمسة عشر حديثاً"(٣).

قلت: هذه الأمثلة كلها تبين أن الرواة المذكورين مجموع ما وقع لكل واحد منهم من الأحاديث ومن الروايات عدد قليل جداً ما بين الحديثين والخمسة عشر حديثاً.

---

(١) المصدر نفسه، ٣٥٢/٤.

(٢) المصدر السابق، ١٤٠/٥، والأمثلة عند ابن عدي كثيرة جداً، وستأتي أمثلة أخرى في تضاعيف هذا البحث.

(٣) سؤالات السجزي للحاكم، ص٧٧، وأنظر عنده أيضاً: ترجمة أبو البلاد يحيى بن سليمان، وترجمة القاسم بن مطيب (ص١٦٣)، وترجمة سليم مولى الشعبي، وترجمة عبدالملك بن سعيد بن جبير (ص٢٠٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

وقريب من هذا ما أفرده السيوطي رحمه الله بالذكر في كتابه "تدريب الراوي"[١]، فقال: " النوع الحادي والتسعون: معرفة من لم يرو إلا حديثا واحداً، هذا النوع زدته أنا، وهو نظير ما ذكروه فيمن لم يرو عنه إلا واحد....".

- **القسم الثاني: قلة نسبية،** أعني بها أن يكون للراوي عدد لا بأس به من الأحاديث، لكن مقارنة مع غيره يكون عدد أحاديثه التي يرويها قليل.

فمن الأمثلة على ذلك ما ذكره الإمام أحمد بن حنبل حين سئل عن أبي حصين فقال: كان قليل الحديث، صحيح الحديث. قيل له: أيهما أصح حديثاً هو أو أبو إسحاق؟ قال: أبو حصين أصح حديثاً لقلة حديثه، وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه"[٢].

قلت: الناظر في "تهذيب الكمال" في ترجمة أبي حصين يجد أن له الكثير من الشيوخ والتلاميذ[٣]، ومع هذا العدد لا يمكن أن يقال عنه إنه "قليل الحديث" ويكون القصد منها القلة المطلقة.

---

(١) ٢/٣٩٦-٣٩٨.

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي، ٢/١٧٤.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ١٩/٤٠٦، وقد ذكر له من الشيوخ ست وثلاثون شيخاً، ومن التلاميذ ذكر له ثلاث وعشرون تلميذاً.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

بل أكثر من ذلك، جاء في ترجمته عند العجلي: " إن قيس بن الربيع كان أروى الناس عنه، كان عنده عنه أربع مئة حديث"(١)، فمن ذلك يظهر أن قصد ابن حنبل من قوله: " أبو حصين أصح حديثاً لقلة حديثه"، القلة النسبية مقارنة بأبي أسحاق لا أنه مقل مطلقاً، والله أعلم(٢).

ومثال آخر يؤكد ذلك: قال عبد الله بن المبارك- وذكر أصحاب الزّهري- :"....ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر إلّا ما كان من يونس، فإنه كتب كل شيء. قيل لأبي عبد الله(٣): فإبراهيم بن سعد؟ قال: وأي شيء روى إبراهيم بن سعد عن الزهري، إلّا أنه في قلة روايته أقل خطأ من يونس"(٤).

قلت: جاء في ترجمة إبراهيم بن سعد عند الخطيب البغدادي في "تاريخه": "كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام، سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثا في زمانه"(٥).

---

(١) معرفة الثقات للعجلي، ١٢٩/٢.

(٢) وبمثل هذا الكلام يُجاب أيضاً عن قول الإمام أحمد في العبارة نفسها عندما قال: " وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه".

(٣) هو الإمام أحمد بن حنبل

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر، ٣٠٥/٧٤، تهذيب الكمال للمزي، ٥٥٤/٣٢، والكلام هنا عن الزهري خاصة.

(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ٨١/٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

والشاهد في كلام الخطيب أنه بيّن أن إبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه، وإن بحثاً سريعاً في البرامج الحاسوبية الشرعية يبّين لنا مقدار رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري وانها ليست قليلة إطلاقاً، وأكتفي بما ذكرت من أمثلة لدلالتها على المطلوب، والله الموفق.

الفرع الثالث: عبارات نقاد الحديث الدالة على قلة مرويات الراوي

تعددت عبارات علماء الحديث ونقاده الدالة على قلة مرويات الراوي، ولكنها مع هذا التنوع اتفقت في الدلالة على المقصود، وفي هذا الفرع سأستعرض أشهرها.

- **مصطلح "قليل الحديث"**، وهي أوضح العبارات الدالة على قلة حديث الراوي وأصرحها، وأكثر من استخدمها ابن سعد في طبقاته، وغالب من يذكر فيهم هذه العبارة تكون ترجمتهم عنده مختصرة جداً، ومن الرواة الذين قال فيهم ابن سعد: "قليل الحديث":

١. زُبيد بن الصَّلت بن مَعْدي كرب[١].

٢. حِماس الليثي[٢].

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد، ١٣/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٦٢/٥.

٣. ثعلبة بن أبي مالك القُرَظي[١].

- **مصطلح "عزيز الحديث"**، ودلالتها على قلة حديث الراوي ظاهرة أيضاً؛ ذلك أن العزة دلالة على الندرة والقلة[٢]، وأكثر من استخدمها الحاكم النيسابوري في سؤالات السجزي له، ومن الرواة الذين قال فيهم "عزيز الحديث":

١. محمد بن ثابت البُناني، قال فيه: "وهو عزيز الحديث أسند خمسة عشر حديثاً"[٣].

٢. أبو البلاد يحيى بن سليمان، قال فيه: "عزيز الحديث في الكوفيين وقد أسند دون العشرة "[٤].

٣. عبدالملك بن سعيد بن جبير، قال فيه: "عزيز الحديث جداً، لم يسند تمام العشرة"[٥].

وقد استخدمها ابن عدي قبله في مواضع من كتابه "الكامل"، ومن الرواة الذي وصفهم بهذا الوصف:

١. مُعلّى بن عرفان، قال فيه: "عزيز الحديث، لعله لم يسند إلا أقل من عشرة أحاديث"[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ٧٩/٥، والبحث بواسطة البرامج الحاسوبية الشرعية يعطي نتائج واضحة عن مدى استخدام هذا المصطلح، فقد استخدمها في نحو من مائتي ترجمة. وكذلك من المصطلحات المشتقة منها مصطلح (مقل).

(٢) قال الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه (العين): "يقال عزّ الشيء، جامع لكل شيء إذا قلّ حتى يكاد لا يوجد من قلته"، ٧٦/١.

(٣) سؤالات السجزي للحاكم النيسابوري، ص٧٧.

(٤) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

(٦) الكامل لابن عدي، ١٧٣/٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

٢. صالح بن رُستم أبو عامر الخزاز، قال فيه: "وهو عزيز الحديث من أهل البصرة، ولعل جميع ما أسنده خمسين حديثاً"(١).

- **مصطلح "شيخ"**، عند أبي حاتم الرازي، فقد قال ابن القطان الفاسي، في كتابه "بيان الوهم والإيهام" بعد أن ذكر عدداً من الرواة قال فيهم أبو حاتم (شيخ): " فأما قول أبي حاتم فيه شيخ فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مُقل ليس من أهل العلم وإنما وقعت له رواية أخذت عنه"(٢)، وقال في موضع آخر: "وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص"(٣).
- **مصطلح "ليس بشيء" عند ابن معين**، صرّح بعض أهل العلم مثل الحاكم النيسابوري أن ابن معين يقصد عادة من استخدامه لهذا المصطلح الدلالة على قلة مرويات الراوي، ولم أجد هذا التصريح في كتبه المطبوعة مع طول البحث، ولكن نَقَلَ ذلك عنه ابن حجر فقال: "قول ابن معين فيه –يقصد بذلك راوٍ يقال له كثير بن شنظير– : ليس بشيء، هذا يقوله ابن معين، إذا ذُكِر له الشيخ من الرواة يَقِلّ حديثه، ربما قال فيه: ليس بشيء يعني لم يُسنِد من الحديث ما يُشتَغل به"(٤)، وبدراسة هذا المصطلح عند ابن معين ودراسة لتراجم كثير من الرواة الذين

(١) المصدر نفسه، ١١٢/٥، والبحث بواسطة البرامج الحاسوبية الشرعية يعطي نتائج واضحة عن مدى استخدام هذا المصطلح.

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، ٦٢٧/٤.

(٣) المصدر نفسه، ٥٣٩/٣.

(٤) ذكرها ابن حجر في تهذيب التهذيب، ٤١٩/٨، ونقل أيضاً هذه العبارة مختصرة في فتح الباري شرح صحيح البخاري فقال: " قال الحاكم

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

قال فيهم "ليس بشيء" تبيّن لي أن الأصل في هذا المصطلح عنده الجرح، ولكن أحيانا قليلة وبقرائن محتفة بالراوي الذي قيل فيه ليس بشيء يكون القصد بيان قلة مرويات الراوي.

- **مصطلح "مقبول" عند ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب"**، صرّح ابن حجر في مقدمة كتابه "التقريب" عند ذكره لمراتب أحوال الرواة وأنها انحصرت في اثنتي عشرة مرتبة، فقال في المرتبة السادسة: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع، وإلا فلين الحديث"(١).

وقد تتبع الدكتور وليد العاني رحمه الله الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في التقريب (مقبول)، فقال: "تتبعت كثيراً من هؤلاء المقبولين فرأيت غالبهم ممن له الحديث الواحد أو الحديثان، وقلَّ منهم من يتناول الثلاثة، أما فوقها فنادر"(٢).

مراده بذلك أنه ليس له من الحديث ما يشتغل به"، ٣٥٦/٦، وقال بهذا المعنى أيضاً عند ابن معين ابنُ القطان الفاسي في كتابه ببيان الوهم والإيهام، ٢٢٨/٣.

(١) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ص٨١.

(٢) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وليد العاني، ص٥٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

وقد تناولت عدة دراسات هذا المصطلح عند ابن حجر بالدراسة والتحليل(١)، وما يعنينا هنا هو تصريح ابن حجر بأن الراوي إذا كان مقلاً في الحديث وتوبع فيصفه ب"مقبول"(٢).

قلت: هناك بعض العبارات تدل على قلة مرويات الراوي ولا أستطيع القول إنها مصطلحات، ولكنها دالة على قلة المرويات كذكرهم عدد أحاديث الراوي، أو قولهم: ليس له من الحديث إلا اليسير، من الأمثلة على ذلك:

١. قول ابن عدي في ترجمة إسماعيل بن مخراق: "لا يوجد له من الرواية إلا اليسير"(٣).

٢. قوله كذلك في ترجمة حُريث بن السائب: "وليس لحُريث بن السائب إلا اليسير من الحديث"(٤).

٣. قوله أيضاً في ترجمة حُمَيْضَة بن الشَّمَرْدَل:"وليس لحُمَيْضَة هذا من الحديث إلا حديثان أو ثلاثة (٥).

(١) منها: رسالة دكتوراه بعنوان" الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي"، للباحثة خلود محمد الحسبان، ورسالة ماجستير" مصطلح "مقبول" عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة" للباحث محمد راغب الجيطان.

(٢) وينطبق الكلام كذلك على مصطلح "لين الحديث" عنده إذا انفرد ولم يتابع.

(٣) الكامل لابن عدي، ٢٥٣/١.

(٤) المصدر نفسه، ٤٧٧/٢.

(٥) المصدر نفسه، ٣٦٦/٣، وينظر كذلك: ٥٠١/٢، ٥١٢/٢، ٢٨٦/٣، وغيرها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

المطلب الثاني: وسائل الحكم على الراوي المقل

الفرع الأول: وسائل الحكم على الراوي بوجه عام

تتنوع وسائل نقاد الحديث التي يستخدمونها عند الحكم على الرواة، ليصلوا من خلالها إلى بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً بدقة، وتتفرع هذه الوسائل لتتصل بحياة الراوي وملابساته بشكل مستمر ليصل الناقد من خلالها جميعاً إلى حكم في الراوي، حتى إن هذه الوسائل التي يستخدمها النقاد لدقتها ولمتابعتها للراوي طيلة حياته تمكننا من الحكم عليه في مختلف الأوقات، وما هي حاله، في شبابه وفي كِبَرِه، وإن حدّث من حفظه أو من كتابه، وكذا إن حدّث عن شيخٍ معين فبيّنت هذه الوسائل حاله في هذا الشيخ دون غيره، أو عن أهل بلدٍ معين(١)، وهذا كله يوضح لنا مدى بحث النقاد في أحوال الرواة وتنقيرهم حولها وما يتصل بها.

الوسيلة الأولى: النظر في أحاديث الراوي.

من أهم الوسائل التي اتبعها الأئمة في الحكم على الرواة سبر حديثهم، وإن المطالع في كتب نقاد الحديث المتقدمين يجدهم يشيرون أحياناً إلى أنهم يحكمون على الراوي من خلال النظر في حديثه، ولكن كثيراً ما تحول قلة أحاديث الراوي عن الحكم عليه؛ لتعذر سبر أحاديثه، من أمثلة ذلك أن الإمام أحمد بن حنبل سُئل عن عبدالله بن وهب المصري، وقد كان سيء

(١) قد أفردت أبحاث لمثل هذا النوع من التجريح والتعديل النسبي، ولعل أكثر من وضحه وأشار إليه ابن رجب الحنبلي في كتابه المفيد شرح علل الترمذي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، المجلد (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

الأخذ[١]، فقال: "قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً"[٢]. فالإمام أحمد بيّن أنه حكم على الراوي من خلال النظر في حديثه، وفي روايته عن مشـــايخه، فوجده لا يخالف أقرانه فيما شـــاركهم فيه من روايات، وأنه موافق لهم فحكم على حديثه بالصحة، والله أعلم.

وقال في مصـعب بن المقدام الخثعمي: "كان رجلاً صـالحاً، رأيت له كتاباً فإذا هو كثير الخطأ، ثم نظرت في حديثه فإذا أحاديثه متقاربة عن الثوري"[٣].

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي، فقال: "إن تدبّرت حديثه فستعرف النَّكرة فيها"[٤].

وكذا قال أبو حاتم الرازي في حاتم بن عبيدالله النمري: "نظرت في حديثه فلم أر في حديثه مناكير"[٥].

---

(١) قيل فيه ذلك لكونه يصرح بالتحديث في الإجازة. انظر في ذلك: المعرفة والتاريخ للفسوي، ١٨٣/٢.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٨٩/٥.

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٠/١٠. لم أجد هذا النص عند غيره، ووجدت عبارة قريبة من هذه قالها الإمام أحمد في مصعب بن ماهان، قال: "وذكر مصعب بن ماهان صاحب الثوري فأثنى عليه خيراً وقال: جاءني إنسان مرة بكتاب عنه فإذا [هو] كثير الخطأ فإذا أخال من الذي كتب عنه فلما نظرت بعد في حديثه فإذا أحاديثه متقاربة وفيها شيء من الخطأ". الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٩٨/٤.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٨٤/٢. وجاء النص في الكامل لابن عدي ٣٨٥/١ : "انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه".

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٦٠/٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

وتوقف الإمام أبو زرعة الرازي عن الحكم على عبدالله بن محمد بن عجلان، حين سـأله البرذعي عنه، وقال له: "محله عندك محل أهل الصـدق؟" فأجابه: " لا أدري، حتى يُعرض عليَّ من حديثه شـيئاً..."(١). فتوقف لعدم معرفته بحديثه وأنه لا يستطيع الحكم عليه حتى يعرض عليه شيئاً من حديثه.

فنجد أنّ هؤلاء النقّاد ربطوا حكمهم على الرواة بالنظر في أحاديثهم، وتوقفوا عن إصـدار أحكامهم عليهم، وأنهم من خلال نظرهم في حديث الراوي يحكمون عليه.

يتضـح مما تقدم ذكره من أمثلة أن النظر في أحاديث الراوي كانت من أهم الوسـائل المسـتخدمة في الحكم عليه، إن لم تكن أهمها إذ توضح لنا عادةً مدى ضبط الراوي لحديثه وحفظه إياه من خلال موافقته لغيره من الثقات ومشاركته لهم في رواية الحديث على وجهه(٢).

الوسيلة الثانية: عرض روايات الراوي على روايات الثقات.

مما يسـاعد في الحكم على الراوي عرض مروياته على مرويات الثقات ومعرفة ما وافقهم فيه وما خالفهم وما تفرد به دونهم، ومن خلال النظر في حديثه ومعرفة تفرده بالحديث أو مشـاركته لغيره في روايته أو مخالفته لغيره، يكون الحكم عليه من خلال:-

---

(١) انظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة، ص٥٤٠ وما بعدها.

(٢) وهذا هو الأصل إذ الحكم على الراوي يكون من خلال مروياته، ولا يكون الحكم على المروي من خلال الراوي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

أولاً: معرفة الأحاديث التي شـــاركه غيره من الرواة الثقات في روايتها، فينظر فيها الناقد من حيث الموافقة أو المخالفة للثقات، فيحكم عليه بناء على ذلك العرض وبه يتبين مدى ضبطه للحديث المروي.

ثانياً: معرفة الأحاديث التي تفرد بها، وينظرها الناقد من حيث احتمال الراوي للتفرد من عدمه.

فهنالك أحاديث لا يُحتمل فيها التفرد إلا من إمامٍ حافظٍ مكثرٍ كالزهري مثلاً، فقد ينفرد ويغرب على أقرانه لســـعة محفوظاته، فمثله يقبل تفرده ويُحتمل.

وهناك أحاديث ردها العلماء لأن رواتها تفردوا بما لا يحتمل تفردهم به، مثل تفرد الراوي برواية حكمٍ من الأحكام الشرعية، ومثاله: رد أبي حاتم الرازي تفرد عبدالله بن دينار عن ابن عمر بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته[1]، وابن دينار

(١) أخرجه البخاري برقم ٢٣٩٨ ومسلم برقم ١٥٠٦ وقال عقبه: "الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث"، والترمذي في الجامع برقم ١٢٣٦، وقال عقبه: "حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

ثقة[١]، إلا أن أبا حاتم لم يقبل ذلك منه، ذلك لأنه تفرد بحكمٍ من الأحكام مما تمس إليه الحاجة، قال أبو حاتم الرازي مستنكراً لهذا الحديث: " حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد، لم يرو عن ابن عمر أحد سواه علمناه"[٢] .

ثالثاً: ما يرويه وحده على أوجه متعددة فينظر الناقد هل يحتمل روايته لأكثر من وجه وضبطه لها أم اضطرب فيها.

فهناك أحاديث يرويها الراوي نفسه لكنه في كل مرة يرويها يغيّر فيها، ومن الأمثلة على ذلك الحديث الذي أخرجه الترمذي في سننه[٣] من طريق عمرو بن دينار، مولى آل الزبير، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من رأى صاحب بلاء، فقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا، إلا عوفي من ذلك البلاء كائنا ما كان ما عاش "، قال الترمذي عقبه: " هذا حديث غريب،...، وعمرو بن دينار قَهْرَمان آل الزبير هو: شيخ بصري، وليس هو بالقوي في الحديث، وقد تفرد بأحاديث عن سالم بن عبد الله بن عمر" .

---

(١) انظر في ذلك: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤٦/٥. تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ص١٥١، تهذيب الكمال للمزي، ٤٧١/١٤ وما بعدها.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٠/١. وكان شعبة قد استحلف ابن دينار إن كان سمع هذا الحديث من ابن عمر، (الجرح والتعديل، ١٦٤/١) وسبب ذلك كما ذكره أبو حاتم هو إنكاره لهذا الحديث. واستنكره قبله الإمام احمد بن حنبل إذ سئل عن عبدالله بن دينار فقال: ثقة، إلا في حديث واحد يرويه عن ابن عمر: الولاء لا يباع. (بحر الدم فيمن مدحه أحمد أو ذمه، ص ٨٥). وقال في موضع آخر: لم يتابع عليه. وقد قبل تفرده بعض العلماء ومنهم الشيخان.

(٣) كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا رأى مبتلى، رقم ٣٤٣١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

قلت: الناظر في تخريج هذا الحديث من طريق عمرو بن دينار يجده قد اضطرب في إسناده كثيراً:

فمرة يرويه عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً، دون ذكر عمر(١)، ومرة يرويه عن نافع، عن ابن عمر(٢)، ومرة يقول: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يقول: " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ..الحديث"(٣)، ويرويه رابعة عن جابر(٤).

الفرع الثاني: أثر قلة الرواية في الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً

المنهج الذي تقدم ذكره في الفرع السابق يعتمده العلماء في حال وجود روايات للراوي يمكن من خلالها الدراسة والمقارنة، إلا أنه في حالات كثيرة يكون الراوي مقل في الرواية، فلا يمكن – والحالة هذه– الحكم عليه من خلال النظر في أحاديثه كونها

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا نظر إلى أهل البلاء، رقم ٣٨٩٢، وأخرجه كذلك ابن أبي شيبة في مصنفه ٩٣/٦، رقم ٢٩٧٣٦، وتمّام الرازي في فوائده برقم ١٤١٠ وغيرهما.

(٢) أخرجها ابن عدي في الكامل، ٢٦٠/٢، وبيّن خطأ هذه الرواية، وقال ابن عدي أيضاً ٢٣٥/٦ : " روى عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث منكرة".

(٣) أخرجها الحنائي في "فوائده"، ٥٥٨/١.

(٤) أخرجها هناد في "الزهد" له، رقم ٤٤٨، وهذه الطريق الغالب أن الخطأ فيها من قبيصة الراوي عن حماد بن سلمة ظناً منه أن عمرو هذا هو عمرو بن دينار المكي الأثرم صاحب جابر، فعندما رأى أن حماداً يروي عن عمرو بن دينار =

= سلك الجادة ظناً منه أنه الأثرم صاحب جابر فجعله عنه، والكلام على هذا الحديث يطول، واكتفي بما ذكرت لدلالته على المقصود.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

قليلة، فكان من منهج نقاد الحديث السكوت عن مثل هؤلاء الرواة الذين شحّت المعلومات التي تساعد في الحكم عليهم تجريحاً أو تعديلاً أو انعدمت، وهذا دليل ورع الأئمة في جانب الجرح والتعديل.

قال ابن أبي حاتم في تقدمته لكتابه "الجرح والتعديل": "على أنّا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى"(١).

فهذا نصٌ واضحٌ من إمامٍ متقدمٍ يدل على وجود عدد من الرواةِ قلَّت المعلومات المتوافرةِ عنهم لديه أو انعدمت، فلم يتمكن من الحكم عليهم بتجريح أو تعديل، إلا أنه ذكرهم كونهم ما زالوا تحت البحث والدراسة.

إن قلة مرويات الراوي لا تعد نقداً له، لكنها تكون في أحيان كثيرة سبباً للتوقف عن الحكم عليه وعلى حديثه، ذلك أن قلة مروياته قد تدل على عدم عنايته بالحديث وعدم اشتغاله به، وأهل القلة ومن كان هذا شأنهم تُجهل أحوالهم، والجهالة ليست جرحاً في الحقيقة وإنما توقّف فيه حتى تظهر حاله، ويصح أن نقول أنها جرحٌ حكمي(٢)، وهذا يُفهم من عبارات عديدة لنقاد الحديث، وفيما يلي ذكر لبعض ما وقفت عليه من عبارات لهم في ذلك:-

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٨/٢.

(٢) يبقى هنا أمر لابد من الإشارة إليه، وهو إعمال القرائن المحتفة بالرواية من قبل نقاد الحديث للحكم على الحديث بعينه وليس للحكم على الراوي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- قال عبدالله بن أحمد: سألته –أي والده الإمام أحمد– عن عُقبة بن عُبيد. فقال: "هذا أخو سعيد بن عُبيد الطائي، سمع منه أبو معاوية – يعني الضرير–". فقلت: "هو ثقة؟". فقال: "وكم يروى عنه! يروى عنه حديثاً أو ثلاثة"(١).

فنجد أن الإمام أحمد قد أجاب عن سؤال ابنه بأن هذا الراوي مقل، وأنه لم يرو عنه سوى حديثاً أو ثلاثة، وهذا العدد من الروايات ليس كافياً للحكم عليه بأنه ثقة، والقصد من كلامه: أنه لابدّ لتوثيق الراوي أو تجريحه أن يكون له مرويات كثيرة يمكن سبرها حتى نستطيع من خلالها الحكم عليه بأنه ثقة أو غير ثقة.

- ومن أمثلته أيضاً أن عبدالله سأل أباه عن أبي نصرٍ. فقال: "هذا شيخ، روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وابن فُضَيل، واسمه عبدالله بن عبدالرحمن، وهو شيخ قديم". قلت – أي عبدالله بن أحمد–: "كيف حديثه ؟". قال: "وأيش حديثه إنما يُعرف الرجل بكثرة حديثه"(٢).

وهذا نصٌ واضحٌ في المسألة، فقد ذكر الإمام أحمد قاعدة جليلة تفيد في الحكم على الراوي ومعرفته وهي أنه لابدّ أن يكون للراوي أحاديث يمكن سبرها ومقارنتها بروايات غيره ثم بيان مدى موافقته لهم ومشاركته لهم فيما يروونه أو مخالفته لهم، ثم يكون الحكم عليه.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، ١٠٦/٣، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣١٥/٦ نص العبارة (وكم يروى عنه يروى عنه حديثين أو ثلاثة)، وفي تهذيب التهذيب لابن حجر، ١٠٣/٢ نص العبارة (كم يروي إنما يروي حديثين أو ثلاثة).

(٢) المصدر نفسه، ٣٦٩/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- ويدل على ذلك أيضاً قول أبي زرعة المتقدم حين سُئل عن عبدالله بن محمد بن عجلان، فقال: " لا أدري، حتى يُعرض عليَّ من حديثه شيئاً..."(١).

وأكثر من وجدته يشير بوضوح إلى أن قلة مرويات الراوي كانت سبباً في توقفه عن الحكم عليه وعدم قدرته على الوصول إلى حكمٍ مناسبٍ لحاله، الحافظ ابن عدي الجرجاني في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، وسأكتفي هنا ببعض الأمثلة:

- في ترجمة حَرِيشُ بْنُ الْخِرِّيت، قال: "ولا أعرف له كثير حديث فأعتبر حديثه، فأعرف ضعفه من صدقه"(٢).
- وفي ترجمة داود بن عَجْلان، قال: "وداود بن عَجْلان هذا هو غير معروف بهذا الحديث، وإن كان له غيرها فلعله حديث أو حديثين، وفي هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه، فيتبين أنه صدوق أو ضعيف"(٣).
- وقال أيضاً في سَلْمُ العَلَوي: " وسَلْمُ العلوي قليل الحديث جداً، ولا أعلم له جميع ما يروي إلا دون خمسة أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متنٌ منكر"(٤).

---

(١) انظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة، ص٥٤٠ وما بعدها.

(٢) الكامل لابن عدي، ٤٤٢/٢.

(٣) المصدر نفسه، ٩٣/٣، وهذا لا يمنع أن يعرفه غيره، فقد قال ابن معين في تاريخه برواية الدوري ١٢٧/٣: "يروي عن أبي عقال وما أظنه بشيء"، وقال ابن حبان في المجروحين ٢٨٩/١: "يروي عن أبي عقال المناكير الكثيرة والأشياء الموضوعة".

(٤) المصدر السابق، ٣٢٩/٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- وقوله أيضاً في ترجمة حَنْظلة بن عبدالرحمن التَيْمي: "ولم أر لحَنْظلة هذا من الحديث إلا القليل، إلا أن الثوري قد حدّث عنه بشيء يسير، ولم يتبين لي ضعفه لقلة حديثه"(١).
- وقال كذلك في سَلْمُ بْنُ زَرِير: " وسَلْمُ هذا له أحاديث قليلة، وهو في عداد البصريين المقلين الذين يعز حديثهم، وليس في مقدار ما له من الحديث أن يعتبر حديثه ضعيف هو، أو صدوق"(٢).
- وقال في سَوَّار بن عبدالله بن قدامة: "... وما أظن أن له من المسند غير ما أمليت، أو زيادة حديث أو حديثين، ومن حديثه وحكاياته ورواياته مقدار ما ذكرته، كيف يتبين بهذا المقدار منه ضعفه أو صدقه؟!"(٣).
- وقال في ترجمته لصَاعِد بن مُسلم، مولى الشعبي: " وصَاعِد بن مسلم عامة ما انتهى إلينا من حديثه من المسند والمقطوع هذا الذي ذكرت(٤)، ولصاعد غير ما ذكرت من الحديث مقطعات ومسند، وكل ذلك دون العشرة، ولا أعرف له حديثاً منكر المتن فأذكره، وفي مقدار ما يروي لا يتبين صدقه من ضعفه"(٥).

---

(١) المصدر نفسه، ٤٢٣/٢.

(٢) المصدر نفسه، ٣٢٧/٣.

(٣) المصدر نفسه، ٤٥٣/٣.

(٤) ذكر في ترجمته ستة أحاديث فقط.

(٥) المصدر السابق، ٨٩/٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- وفي ترجمته لعاصم بن سُويد بن عامر الأنصاري، وقد قال فيه ابن معين: "لا أعرفه"(١). قال ابن عدي بعد أن ذكر قول ابن معين المتقدم: " وإنما لا يعرفه، لأنه رجل قليل الرواية جداً، ولعل جميع ما يرويه لا يبلغ خمسة أحاديث"(٢).

قلت: يظهر مما تقدم من نصوص بشكل جليّ أن هناك صلة قوية وترابطاً وثيقاً بين قلة مرويات الراوي وبين التوقف في حال الراوي وعدم الحكم عليه بحكم يناسب حاله جرحاً أو تعديلاً بسبب هذه القلة، وهذا كما ذكرت قبل قليل دليل ورعهم وعد مجازفتهم في إطلاق أحكامهم على الرواة.

الفرع الثالث: أثر قلة الرواية في الحكم على ضبط الراوي

أبدأ الكلام هنا بسؤال هو: هل قلة مرويات الراوي دليل ضبط واعتناء بما روى، أم هي دليل قلة ضبط وعدم عناية بما يرويه؟

بعد البحث والمراجعة في هذه المسألة وجدت أن الأمر مرجعه للقرائن التي تحف الرواية بعينها لا الراوي، وأن الإجابة على هذا السؤال ليست مطردة بإجابة واحدة، فهي تختلف من راوٍ لآخر، فقد تكون في أحدهم دليل ضبط وعناية لما روى،

(١) سؤالات الدارمي لابن معين، ص١٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ٥/٢٤٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

وتكون في آخر دليل على عدم ضبطه وقلة عنايته بالحديث، وهذا أيضا حسب نوع القلة، هل هي قلة مطلقة أو قلة نسبية؟ وقد لا يكون لقلة مرويات الراوي علاقة بضبطه وعنايته، وتفصيل الأقوال في المسألة كالآتي:

أولاً: أنها دليل ضبط للحديث وعناية به، ومما يؤيد هذا القول الحديث الذي أخرجه مسلم في "صحيحه"[(١)]، بسنده إلى أبي سعيد الخدري، قال: خرج معاوية على حلقة في المسجد، فقال: ما أجْلسكم؟ قالوا: جلسنا نذكر الله. قال: آلله ما أجلسكم إلا ذاك؟ قالوا: والله ما أجلسنا إلا ذاك. قال: أما إني لم أستحلفكم تهمة لكم، وما كان أحد بمنزلتي من رسول الله ﷺ **أقل عنه حديثاً مني**، وإن رسول الله ﷺ خرج على حلقة من أصحابه فقال: "ما أجلسكم؟... الحديث".

قلت: ينفع أن يكون هذا الحديث دليلاً لأصحاب هذا الرأي، فمعاوية لقلّة حديثه عن رسول الله ﷺ -وهي قلة مطلقة- كان ضابطاً لهذا الحديث حافظاً له.

(١) صحيح مسلم بن الحجاج، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، رقم الحديث (٢٧٠١)، والترمذي في سننه، كتاب أبواب الدعوات عن رسول الله، باب ما جاء في القوم يجلسون فيذكرون الله عز وجل ما لهم من الفضل،رقم الحديث (٣٣٧٩)، ٥/٤٦٠. وقال الترمذي عقبه: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

وينفع أيضـــاً إيراد قول الإمام أحمد: "الأعمش ويحيى بن وثاب موالي، وأبو حصـــين من العرب، ولولا ذلك – أي أبو حصين- لم يصنع الأعمش ما صنع، وكان قليل الحديث، صحيح الحديث. قيل له: أيهما أصح حديثاً هو أو أبو إسحاق؟ قال: أبو حصين أصح حديثاً لقلة حديثه، وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه"(١).

فالسبب الذي جعل الإمام أحمد يرجح رواية أبي حصين، ورواية منصور على غيرهما هي قلة روايتهما، وهي قلة نسبية، فهذا يعني أنهما أضبط، ولكن لا يفهم من هذا أن الأمر على إطلاقه بل هو في سياق المقارنة والسؤال، ولا يعني هذا أن كل من قلت مروياته فهو ضابط، بل هناك من قلّت مروياته وكان كثير الخطأ(٢)، والقصد أن لكل راو شأن خاص وقرائن خاصة تحفه وروايته.

ومن ذلك أيضاً قول عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي، قلت: ميسرة بن حبيب أحب إليك أم حجاج ابن أرطاة وابن أبي ليلى؟ فقال: ميسرة أحب إلي على قلة ما ظهر من حديثه. قلت: فما قولك فيه؟ قال: لا بأس به"(٣).

والمتمعن في ترجمة ميسرة يعلم أن القلة المقصودة في كلام أبي حاتم هي القلة النسبية لا المطلقة(٤).

---

(١) تهذيب الكمال للمزي، ٤٠٤/١٩.

(٢) ستمر معنا أمثلة على مثل هذه الحالة بعد قليل، وقول الذهبي: " الكثير الخطأ مع القلة هو المتروك".

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٥٣/٨.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال للمزي، ١٩٢/٢٩، تهذيب التهذيب لابن حجر، ٣٨٦/١٠، وجاء في ترجمته أنه من الشيوخ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

يقول الدكتور وليد العاني رحمه الله: "ومن كان عنده الحديث أو الحديثان أو الثلاثة، ففي الغالب يكون ضبطه لها، وتعاهده إياها أكثر من ضبط صاحب الأحاديث الكثيرة"(١).

ويقول الدكتور ماهر ياسين الفحل: "إن الراوي إذا كان قليل الحديث كان من السهل عليه ضبط حديثه وإتقان حفظه إلا أنه لم يكن ذا شهرة تجعله محط رِحال المحدثين"(٢).

ثانياً: أنها دليلٌ على عدم الضبط وعدم العناية بالحديث، وان التحديث ليس من شأنه، ومن أكثر من وجدته ينبه على ذلك ابن حبان في كتابه "المجروحين"، ومن الأمثلة على ذلك:

- قوله في ترجمة الحارث بن وجيه الراسبي، قال: "كان قليل الحديث، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته"(٣).

---

(١) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها لوليد العاني، ص٥٢.

(٢) في بحث له بعنوان " المقبول" منشور على موقع الدكتور الرسمي ورابطه:

http://mahiralfahl.blogspot.com/٢٠١٦/٠٨/blog-post_٤٦.html#.WhkUmje٨ZPY

(٣) المجروحين لابن حبان، ١/٢٢٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- وقال في ترجمة حُدَيْج بن معاوية بن حُدَيْج: "منكر الحديث، كثير الوهم على قلة روايته"(١).
- ومن ذلك أيضاً قوله في ترجمة سُدَيْر بن حُكَيم الصَّيْرَفي: "منكر الحديث جداً على قلة روايته، كان ابن عيينة يقول: رأيته وكان كذاباً"(٢).
- وقوله أيضاً في ترجمة عبدالله بن عُصْم: "منكر الحديث جداً على قلة روايته، يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم، حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة"(٣).
- وقال كذلك في ترجمة علي بن مَسْعَدَة البَاهِلي: "كان ممن يخطئ على قلة روايته، وينفرد بما لا يتابع عليه، فاستحق ترك الاحتجاج به بما لا يوافق الثقات من الاخبار"(٤).

والأمثلة على ذلك عند ابن حبان كثيرة جداً، فالراوي حين يكون قليل الرواية ويوصف مع ذلك بكثرة الخطأ، أو أنه يأتي بما يستنكر، فلا يكون ذلك دليل ضبط منه، وكيف يكون دليل ضبط وهو مع قلة روايته يأتي بما يستنكر أو يخطئ أو يخالف؟!

(١) المصدر نفسه، ٢٧١/١.

(٢) المصدر نفسه، ٣٥٤/١.

(٣) المصدر نفسه، ٥/٢.

(٤) المصدر نفسه، ١١١/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

ونص الحافظ الذهبي على ذلك بقاعدة جليلة، فقال بعد أن ذكر قول ابن حبان في راوٍ (كان صـدوقاً، لكنه يخطئ كثيراً على قلة روايته)، قال: "هذا تناقض،...، **والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك**"(١).

ويضـاف إلى ذلك أنها لو كانت دليل ضبط لما توقف العلماء في قبول مرويات هذا الراوي، يؤيد ذلك الأمثلة التي تقدمت في بداية المطلب وفيها توقف نقاد الحديث عن الحكم على بعض الرواة لقلة مروياتهم، والتوقف ردٌ في المحصلة.

وأيضاً قد تكون قلة الحديث دليلاً على عدم الاعتناء بالحديث والاشتغال به، وليس صناعته إنما وقع له حديث فرواه، من غير أن يضبطه، مثال ذلك:

- قول ابن حبان في حازم بن الحســـين: "منكر الحديث على قله روايته، كثير الوهم فيما يرويه، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات!"(٢).
- وقوله كذلك في الدُّجَيْن بن ثابت اليربوعي، قال: "كان الدُّجَيْن قليل الحديث، منكر الرواية على قلته، يقلب الأخبار ولم يكن الحديث شأنه"(٣).

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي، ٤٢٩/٩.

(٢) المجروحين لابن حبان، ٢٨٨/١.

(٣) المصدر نفسه، ٢٩٤/١، وينظر كتاب "إتحاف النبيل" لأبي الحسن المأربي، ٢٠٥/١، سؤال رقم (٧٦٩)، فقد أيّد هذا الرأي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

ولعل ما ذكره ابن حبان في هاتين الترجمتين هو سبب قلة روايتهم وخطأهم أيضاً، إذ أنهم لم يكونوا يعلمون الحديث ولا صناعته.

ثالثاً: أنها لا تعد دليل ضـــبط أو عدمه، وأنه لا علاقة لقلة مرويات الراوي بضـــبطه، وهو رأي المحقق محمد عوامة في مقدمة تحقيقه للتقريب إذ قال في بيانه لشروط المرتبة السادسة عند ابن حجر في التقريب: "قلة حديث من يوصف باللين أو القبول. وهذا أمر لا علاقة له بمن يقال فيه (لين) أو (مقبول) كما هو واضح لمن تصفح شيئاً من كتب الرجال، إلى أن قال: " فحينما يقول الإمام أحمد – مثلاً– : فلان لين الحديث، لم يقلها وهو ينظر إلى قول غيره فيه: ضـــعيف،...، لا إنما قالها وقد ســبر الرجلَ وأحاديثه، فوجده من حيث الديانة والعدالة ســليماً، إلا أن في أحاديثه ما يؤخذ عليه، ووصــلت هذه المآخذ إلى نسبةٍ تقتضي تليينه، مع ملاحظة النسبة بينها وبين ما روى: كماً وكيفاً"(١).

قلت: ولم أجد له سلفا ولا من وافقه عليه ممن أتى بعده، وهو قول بعيد.

(١) تقريب التهذيب لابن حجر، مقدمة المحقق، ص٢٧، وقد ساق هذا الكلام وغيره أيضاً ليدلل على المراتب التي ذكرها ابن حجر في التقريب خاصة بهذا الكتاب وأنها لا تتعداه إلى غيره من الكتب.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

تم بتوفيق الله تعالى هذا البحث وقد توصلت من خلاله إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

- وجود ترابط بين قلة مرويات الراوي وبين قِصرِ ترجمته؛ لأمور منها: قلة أحاديثه فلا يمكن اعتبارها وسبرها، وعدم الحاجة للإسهاب في ترجمته مع قلة رواياته.
- أكثر من اعتنى من علماء الجرح والتعديل ببيان قلة مرويات الراوي هم: ابن سعد في "طبقاته الكبرى"، وابن حبان في "المجروحين" وابن عدي في "الكامل".
- استخدم العلماء مصطلحات عديدة للدلالة على قلة مرويات الراوي، منها " قليل الحديث"، "مقل"، "عزيز الحديث"، "شيخ"، "ليس بشيء" عند ابن معين، "مقبول" عند ابن حجر، وغيرها.
- لابد أن يكون للرواي أحاديث يمكن سبرها ومقارنتها بروايات غيره حتى يمكن الحكم عليه بحكم مناسب لحاله، وأن قلة أحاديث الراوي كانت سبب في تعسر سبر مروياته والحكم عليه.
- ظهر أن منهج الحاكم في تراجمه للرواة أنه يبيّن العدد التقريبي لمرويات من وصف بقلة الرواية.
- من منهج نقاد الحديث التوقف عن الرواة الذين شحّت المعلومات المساعدة في الحكم عليهم تجريحا أو تعديلاً أو انعدمت، وهذا أيضا دليل ورعهم رحمهم الله.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- أن ابن أبي حاتم يذكر في كتابه أسماء كثيرة مهملة من الجرح والتعديل رجاء أن يجد فيهم كلاما فيما بعد، وأنهم ما زالوا تحت البحث والدراسة.
- أن من هذا حاله ممن ليس له إلا شيخ واحد ولا يروي عنه إلا راو واحد نجد صعوبة في إزالة الجهالة عنه؛ لأنه لا يعرف إلا بهذا الحديث، فليس عنده من الأحاديث ما يمكن أن يعتبر به.
- قلة أحاديث الراوي ليس لها حكم مطرد فقد تكون دليل ضبط وثقة بالراوي واطمئنان لحديثه، وقد تكون دليل قلة ضبط وعدم عناية بالحديث، وهذا الأمر يجعل لكل راو حكم خاص به، والقرائن هي التي تبيّن ذلك وتحدده.
- يمكن إيضاح العلاقة بين قلة الحديث ورواية الراوي بالمعادلات الآتية:

١. كثرة الخطأ في الرواية (الرواية) + قلة الحديث = سيء الحفظ

٢. كثرة الخطأ في الرواية نسبياً + كثرة الحديث = ضابط

٣. قلة الخطأ في الرواية + قلة الحديث = خفيف الضبط

أما علاقة ضبط الراوي مع قلة الرواية

١. ضابط (حال الراوي) + قلة الحديث = القلة من أسباب الضبط.

٢. ضابط + كثرة الحديث = القلة ليست من أسباب الضبط؛ لعدم وجودها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

د. عبدالرحمن محمد مشاقبة

The scarcity of narrator's reports and its effect on Judging him

Dr. Abdelrhman Mohammad Mashagba

Assistant Professor in the Department of the Sunnah and its sciences, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion

King Khalid University

This study deals with an important issue of the science of criticising and praising(jarh and ta'deel) .Which is the scarcity of the narrator's reports. and the effect of this scarcity, in judging ,criticizing and praising the narrator .

The search specifically addresses the expressions scholars used to describe the scarcity of the narrator and the diversity of their expressions .

The study is also concerned about setting a certain definition of the term "a Little report "and clarifying the scarcity restrictions and its divisions. and then the study went on to indicate the methods used by the critics of report to judge a narrator in general and the narrator who had little report in particular, and then to explain the impact of the scarcity in judging, criticizing and praising the narrator.

The researcher in this study followed the inductive approach, by extrapolating the statements of scholars to the scarcity of the narrator, and then using the analytical and monetary approaches to study and analyse these statements.

The researcher has reached a number of conclusions, the most important of which are the correlation between the scarcity of the narrator reports and his limited biography. The fact that the narrator's scarcity of reports was the reason of the difficulty of following his narrations (reports) as well as judging him .

The scarcity of narrator's reports has no steady judgment, it may be a sign of trust in the narrator and a reassurance to his hadeeth. and may be evidence of a lack of control and inconsideration of the report, and this matter makes a specific judgment for each narrator,and the evidences clarify and determine it , as well as the other results

Key words :(little reports ,scarcity of reports ,judging the narrators)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

المراجع والمصادر:

- إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، أبو الحسن مصطفى اسماعيل المأربي، تحقيق إبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، ١٤٢١هـ، ط٢.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٢٨هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ، ط١.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧، ط١.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م
- تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تحقيق أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق أبو الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ، ط١.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، مطبعة دار المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ، ط١.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ — ١٩٨٠، ط١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، ط١.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ) طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ودار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ، ط١.
- سؤالات البرذعي لأبي زرعة، أبو زرعة الرازي، عبيدالله بن عبدالكريم (ت٢٦٤هـ)، تحقيق سعدي الهاشمي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ، ط١.
- سؤالات السجزي، الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق موفق عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ، ، ط١.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ط٣.
- الضعفاء الكبير، العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ، ط١.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠هـ)، تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، ط١.
- العين، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ) تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال،
- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق وصي الله عباس، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٨هـ، ط١.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (ت٨٥٢هـ)، تصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- الفروق اللغوية العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت٣٩٥هـ)، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

- الكامل في ضعفاء الرجال ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق أحمد عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ط١.
- الكليات، أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ط٣.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ط١.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، يروت، ١٤٢١هـ، ط١.
- معجم مقاييس اللغة ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المعرفة والتاريخ، الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ، ط٢.
- معرفة الثقات، العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت٢٦١هـ)، تحقيق عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ط١.
- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وليد العاني، دار النفائس، الأردن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ط١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، العدد (٢)، *المجلد* (١٢)، ص ص ٧٣٢- ٧٧١ (صفر ١٤٤٠هـ / مارس ٢٠١٨م)

- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- http://mahiralfahl.blogspot.com/٢٠١٦/٠٨/blogpost_٤٦.html#.WhkUmje٨ZPY